مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ١

الطوائف المسيحية في ظل حكم الدولة العثمانية (بلاد الشام أنموذجاً)

أ.د. يونس عباس نعمة

جامعة بابل– مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : Younisabbas255@gmail.com

الكلمات المفتاحية: بلاد الشام ، الطوائف المسيحية ، الدولة العثمانية ، الفتن الطائفية ، التعليم.

كيفية اقتباس البحث

نعمة ، يونس عباس، الطوائف المسيحية في ظل حكم الدولة العثمانية (بلاد الشام أنموذجاً)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Christian sects under the rule of the Ottoman Empire (The Levant as Model)

Younis Abbas Nema
Babylon University- Babylon Center for studies

Keywords : The Levant, Christian sects, the Ottoman Empire, sectarian strife, education.

How To Cite This Article
Nema, Younis Abbas, Christian sects under the rule of the Ottoman Empire (The Levant as Model), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The importance of the research lies in the fact that it discusses the policy of the Ottoman state towards the Christian community in the Levant. The Ottoman state was based on a policy of keeping the situation in most Arab countries as it was, especially with non-Muslims of the sects, and each sect was self-contained and enjoyed important privileges, especially in Religious and educational aspects.

It has a head of the group working with a special council for his group and the council consists of two religious and civil divisions. The religious councils represented the legitimate authority or the legislative body in everything related to ecclesiastical matters. The Ottoman Empire promised education from matters related to religions and sects and granted them the right to establish and manage educational schools and these schools depended on Religious education developed in the nineteenth century to be the source of modern education.

One of the important matters is the intervention of European countries under the pretext of protecting the Christian sects in the Levant and the great competition between those countries and their adoption by one sect over another. We find that the educated elite that contributed to

the adoption of secular thought and modern education were mostly Eastern Christians.

الخلاصة

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش سياسة الدولة العثمانية تجاه الطائفة المسيحية في بلاد الشام ، فقد قامت الدولة العثمانية على سياسة إبقاء الاوضاع في معظم البلاد العربية على ما كانت عليه لاسيما مع غير المسلمين من أهل الطوائف ، فكانت كل طائفة قائمة بذاتها وتتمتع بامتيازات مهمة لاسيما في الجوانب الدينية والتعليمية ولها رئيساً للجماعة يعمل مع مجلس خاص بجماعته والمجلس يتألف من قسمين ديني ومدني ومثلت المجالس الملية بمثابة السلطة الشرعية أو الهيئة التشريعية في كل ما يتعلق بالأمور الكنسية ، وعدت الدولة العثمانية التعليم من الامور المرتبطة بالأديان والمذاهب ومنحتهم حق إنشاء المدارس التعليمية وإدارتها وكانت هذه المدارس تعتمد على التعليم الديني وتطورت في القرن التاسع عشر لتكون منبع التعليم الحديث .

من الأمور المهمة تدخل الدول الاوربية بحجة حماية الطوائف المسيحية في بلاد الشام والتنافس الكبير بين تلك الدول وتبنيها طائفة دون أخرى ، ونتج عن التدخل أمور سلبية و إيجابيه ، فقد أججت الفتن لأكثر من عقدين من الزمن وفي الوقت نفسه اعتمدت على المسيحيين في التجارة والاقتصاد والتبشير والتعليم فنجد أن النخبة المتعلمة التي ساهمت في تبني الفكر العلماني والتعليم الحديث معظمها من مسيحي الشرق .

المقدمة

حكم العثمانيون الشرق حكماً غير مباشر فهو مركزي ولكن ليس شاملاً وكان للدولة في الفكر العثماني وظائف أهمها الدفاع عن ولايات الدولة وممتلكاتها وعلى الجيش القيام بذلك وحفظ الامن في الداخل والاشراف على جباية الضرائب والفصل في الخصومات بين الناس عن طريق الحكم القضائي ، وبالنسبة للصحة والتعليم فتركتها للهيئات والجماعات في تلك البلاد لذلك كان الحكم العثماني قليل التأثير في كل البلدان التي حكمها فنجدها تحتفظ بمعتقداتها وثقافتها وتقاليدها ، وكانت الدولة العثمانية تبقي حالة البلاد كما هي عليها ولا تحبذ التجديد والاصلاح.

بعد سيطرة الدولة العثمانية في عهد محمد الفاتح على القسطنطينية سنة ١٤٥٣، قام السلطان بإخضاع جميع المسيحيين التابعين للطقس البيزنطي الى سلطة بطريرك القسطنطينية ، وتم أطلاق مصطلح روم ملتي (طائفة الروم) ، ومنح البطريرك امتيازات هامة كرتبة الباشوية ورئاسة محكمة خاصة وادارة الشؤون الدينية للمسيحيين وجمع أموال الجزية .

أقام العثمانيون نظام لإدارة بلاد الشام في عهد السلطان سليمان القانوني مبنياً على تعيين نواب عثمانيين والابقاء على التقسيم التقليدي الذي كان موجوداً في عهد المماليك وبموجب النظام الجديد قسمت بلاد الشام الى ثلاث وحدات ادارية وهي ولاية دمشق وفيها عشرة ألوية (سناجق) وولاية حلب وشملت تسعة ألوية وطرابلس مكونة من خمسة ألوية ، وفي عهد السلطان **مراد الثالث** قسمت الدولة العثمانية وفق نظام الإيالات أو الباشوات فقسمت بلاد الشام الى ثلاثة باشوية حلب والشام وطرابلس وفي بداية القرن الثامن عشر قسمت بلاد الشام الى إيالة حلب وإيالة الشام وإيالة طرابلس . وفي نهاية القرن التاسع عشر قسمت الى خمسة أقسام ، ولاية سوريا وتضم أربع ألوية : الشام وحماه وحوران والكرك وواحد وعشرين قضاء وثمان وعشرين ناحية ، وولاية حلب : تضم ثلاث ألوية وهي حلب وأرفة ومرعش وواحد وعشرين قضاء واثنان وسبعين ناحية ، وولاية بيروت : ضمت خمسة ألوية وهي بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية ونابلس وخمسة عشر قضاء واثنان واربعون ناحية ، و متصرفية القدس : وتضم أربعة أقضية وهي يافا وغزة وبئر السبع وخليل الرحمن وواحد وعشرون ناحية ، ومتصرفية جبل لبنان و ضمت ثمانية أقضية .

قسم البحث وفق عدة عنوانات أولها الانقسام الكنسي في مجمع خلقيدونية وما نتج عنه من ظهور الكنائس الخلقيدونية والغير خلقيدونية ، والخلاف بين كنيسة روما وكنيسة القسطنطينية ، وفي الموضوع الثاني تم متابعة سياسة الدولة العثمانية في بلاد المشرق العربي وفي الموضوع الثالث تم التطرق الى الطوائف المسيحية في ظل الدولة العثمانية ، وفي الموضوع الرابع تم مناقشة الادارة العثمانية في بلاد الشام وفي الموضوع الاخير تناول الفتن الطائفية وتدخل الدول الاوربية في شؤون مسيحي بلاد الشام .

أولاً: الانقسام الكنسي والخلافات الكنسية

الانقسام الكنسي في مجمع خلقيدونية

وُلِدَ السيد المسيح في فلسطين والتي جرت فيها معظم الوقائع التاريخية وفق ما جاء به العهد الجديد وانطلقت البشارة المسيحية من الجليل ، ومن ثم من مدينة أنطاكية[١] وانتشرت في أنحاء العالم لاسيما في بلاد الشام ومختلف المناطق الأخرى ، وكانت مدينة أنطاكية مهد المسيحية في بلاد الشام ومن أهم المدن المسيحية وعاصمة للكنائس المسيحية الشرقية وفيها أطلق على أتباع الدين الجديد بالمسيحيين حوالي سنة ٤٢ميلادي ، ووفق ما جاء في أدبيات أتباع الكنيسة فأن الرسول بطرس وبولس مؤسسا الكرسي الانطاكي ، وكانت ثالث المدن في الاهمية في عهد الرومان بعد روما والاسكندرية . ومثلت واحد من الكراسي الرسولية الخمسة ،

ويتبع ولاية البطريرك الانطاكي قسم كبير من بلاد الشرق وفي سنة ٤٣١ وبعد اجتماع مجمع أفسس[٢] انفصلت كنيسة قبرص عنها ، وفي سنة ٤٥١ أستقلت كنيسة القدس وفي القرن السادس أنقسم الكرسي الانطاكي الى عدة كنائس هي : الكنيسة السريانية الأرثدوكسية، والروم الأرثدوكس، والكنيسة المارونية وكنيسة الروم الكاثوليك والكنيسة السريانية الكاثوليكية[٣].

أول انقسام في التاريخ المسيحي كان نتيجة مقررات مجمع خلقيدونية [٤] المنعقد سنة ٤٥١ومن أهم الأسباب المعلنة لقيامه قضية عزل بابا الأقباط ديوسقورس بسبب قضايا عقائدية ولاهوتية وإدارية تتعلق بموقفه في مجمع أفسس الثاني ، بدأ مجمع خلقيدونية أعماله في الثامن من تشرين الأول سنة ٤٥١ وتكون من عدد كبير من الأساقفة في مختلف أرجاء سوريا وما حولها.

كانت نتيجة لقرارات مجمع خلقيدونية عام ٤٥١م أن انقسمت الكنيسة إلى قسمين:

١-**الكنائس الغير خلقيدونية** : وتضم الكنيسة القبطية وكنيسة أنطاكية وكنيسة أورشليم وكنائس آسيا الصغرى باستثناء القسطنطينية ، وجميعها تمسكت بقرارات المجامع الأولى ومعتقدات أثناسيوس وكيرلس وديسقوروس التي تؤمن بطبيعة واحدة للمسيح أي اتحاد اللاهوت بالناسوت بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير ، واختصت الكنيسة المصرية (القبطية) نفسها وكنيسة سوريا (أنطاكية) التي على مذهبها وكل من تبعها بلقب "الأرثدوكسية" (أي المستقيمة الرأي). أعترفت الكنائس الغير خلقيدونية بثلاثة مجامع مسكونية فقط هي مجمع نيقية ٣٢٥م، والقسطنطينية ٣٨١م، وأفسس ٤٣١م

٢- **الكنائس الخلقيدونية** : شملت كنيسة روما ، وكنيسة القسطنطينية وهما تؤمنان بالمعتقد بأن للمسيح طبيعتين ومشيئتين ، والحقيقة أن كل من يقف على حوادث ميل أساقفة روما للرئاسة العامة يمكنه معرفة تنديدهم بمجمع أفسس الثاني القانوني وأحكامهم الغير قانونية في مجمع خلقيدونية مما أدى إلى انشقاق الكنيسة ، واعترفت الكنائس الخلقيدونية بسبعة مجامع مسكونية هي نيقية ٣٢٥م، والقسطنطينية ٣٨١م، وأفسس ٤٣١م، وخلقيدونية ٤٥١م والقسطنطينية الثاني ٥٥٣م والقسطنطينية الثالث ٦٨١م ، ونيقية الثاني ٧٨٧م .

نتج عن مجمع خلقيدونية الانقسام الكبير بين الكنائس الشرقية والغربية ، فأخذت الغربية على الشرقية اعتقادها بمذهب الطبيعة الواحدة ، فيما أتهمت الشرقية الغربية بالاعتقاد بمذهب الطبيعتين ، وحقيقة الأمر أن العوامل السياسية والتنافس على رئاسة الكنائس في الشرق والغرب هو السبب الفعلي في الخلاف بين المذهبين فالكنائس الشرقية وكنيسة الاسكندرية كان لها موقع الصدارة في المجامع المسكونية الثلاثة الاولى ، وأقر المجمع الرابع في مدينة أفسس مكانة وأسبقية الكنيسة القبطية لاهوتياً مما جعل أساقفة روما والقسطنطينية يعملون ضد كنيسة

الاسكندرية وآبائها ، ويمكن ملاحظة حشد الغرب لأكثر عدد من الاساقفة لحضور مجمع خليقدونية في محاولة لنقض قرارات مجمع أفسس الثاني ، وقد توضح ذلك في قرار رفع شأن كنيسة القسطنطينية ووضعه في المرتبة الثانية بعد روما والتقليل من شأن كنيسة انطاكيا والاسكندرية [٥].

الخلاف بين كنيسة روما و كنيسة القسطنطينية

لم يتوقف الانقسام المسيحي عند مجمع خلقيدونية فالتنافس على زعامة العالم المسيحي بين بطريرك القسطنطينية وروما استمر لاسيما بعد ان منح المجمع المذكور القسطنطينية حق الزعامة ، وأستمر التنافس إلى أن تم الانفصال الإداري بينهما بعد مجمع القسطنطينية الرابع عام ٨٦٩م ، وظهر خلاف جديد حول إضافة كلمة الابن إلى قانون الإيمان قدمته كنيسة روما عن الروح القدس عند القول "نعم نؤمن بالروح القدس الرب المحيي المنبثق من الأب" وإضافة كلمة "والابن" فيقولون المنبثق من الأب والابن) وعد ذلك مخالف للإنجيل وقرارات المجامع الأولى ، وقد اعترضت كنيسة القسطنطينية على ذلك ، وظل الخلاف قائماً بين الكنيستين حتى عام ١٠٥٣م حيث أصدر بابا روما حُكم الحرم على أسقف القسطنطينية، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن أذاع على العالم أن كنيسة روما قد هرطقت .

وكان نتيجة هذا التنافس والصراع انقسام آخر في الكنيسة ، فانفصلت كنيسة روما واختصت نفسها بلقب الكنيسة الكاثوليكية (أي الجامعة) أو اللاتينية أو الغربية واختصت كنيسة القسطنطينية بلقب كنيسة الروم[٦] أو الكنيسة اليونانية أو البيزنطية أو الشرقية، وسمّت نفسها الكنيسة الأرثوكسية الخلقيدونية تمييزاً لها عن الكنائس الأرثوكسية التي لا تعترف بمجمع خلقيدونية)[٧].

ثانياً : سياسة الدولة العثمانية في بلاد المشرق العربي

ظهرت الدولة العثمانية منذ سنة ١٣٠٠في الجزء الغربي من آسيا الصغرى بالقرب من مدينة اسطنبول الحديثة وتوسعت عبر تاريخ طويل غرباً وشرقاً فانتصرت على البيزنطيين والصرب والبلغار وضمت الامارات التركية في الاناضول ودولة المماليك في مصر وفي القرن السابع عشر سيطر العثمانيون على اراضي كبيرة في غرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب شرق أوربا[٨].

أول المراحل التي مرت بها الدولة العثمانية هي مرحلة التأسيس والنشأة للمدة (١٣٠٠-١٤٠٢) برز في بداياتها من السلاطين طغرل وعثمان ، وشهدت صراعات قبلية وتوسع في آسيا الصغرى والاناضول وتم وضع أسس الدولة وجزء من مؤسساتها المهمة ومن أهم السلاطين كان

مراد الاول وبايزيد الاول ، واطلق على المرحلة الثانية مرحلة التوسع (١٤٠٢-١٥٦٦) برز فيها سلاطين وسعوا الدولة في آسيا ومنهم محمد الاول ومراد الثاني ومحمد الفاتح الذي دخل القسطنطينية وهزم البيزنطيين وتواصلت الفتوحات في البلقان وشرق أوربا ، وعلى الرغم من ضعف بايزيد في الحكم أستطاع السلطان سليم الاول من التوسع في البلاد العربية وهزيمة المماليك والسيطرة على مصر فيما واصل السلطان سليمان القانوني التوسع باتجاه العراق واليمن وساحل الخليج العربي والمغرب العربي ، وعد عهده عصر القوة والازدهار للدولة العثمانية، واطلق على المرحلة الثالثة (١٥٦٦-١٧٠٣) بمرحلة المواجهة مع الاوربيين وأهمها حصار فيينا عام ١٦٣٨ والفشل في هزيمتها ، والذي ترتب عليه توقف التقدم باتجاه اوربا لاسيما بعد تنازل العثمانيين في صلح كارلوفيتز سنة ١٦٩٩ عن المجر الى النمسا[٩] .

وفي المرحلة الرابعة(١٧٠٣-١٨٣٩) بدأ الضعف في الدولة وشهدت الحروب البلقانية والحرب الروسية النمساوية ١٧٧١وأقتطاع أجزاء مهمة من الاراضي التابعة للدولة العثمانية ، وفي المرحلة الاخيرة (١٨٣٩-١٩٢٢) حاول عدد من السلاطين تحديث الدولة والقيام بالإصلاحات لاسيما في عهد سليم الثالث والسلطان محمود الثاني في المجالات التعليمية والعسكرية والعثمانية والتنظيمات الاصلاحية المعروفة بخط شريف كولخانة سنة ١٨٣٩وخط شريف همايون سنة ١٨٥٦ومحاولة المساواة في الحقوق والواجبات والقانون والتسامح الديني والخدمة العسكرية والوظائف الحكومية وقوانين الاراضي والولايات كقانون الطابو والتشكيلات الادارية وتنظيم الحريات والصحافة والآداب والبرلمان ولكن الفساد الاداري وطمع الدول الاوربية في الاراضي العثمانية والاختلاف حول التعامل مع ما عرف بالمسألة الشرقية مهد الى ضعف الدولة ودخولها الحرب العالمية مع دول المحور ومن ثم خسارتها الاراضي الاوربية والاسلامية وظهور تركيا الحديثة سنة ١٩٢٣[١٠].

يمكن القول أن أهم سمات الدولة العثمانية الاهتمام بالتوسع العسكري والاستحواذ على أكبر مساحة وضمها الى أراضيها التي استولت عليها عبر صراع طويل مع الدول والممالك الاخرى وهذا الموضوع كان الشغل الشاغل للسلاطين لاسيما في الصراع مع أوربا وبعد تأمين الاقاليم الناطقة بالعربية ، وعرف الاتراك بشجاعتهم وقوتهم القتالية منذ النشأة الاولى والانتصار على القبائل في آسيا الوسطى وفي الاناضول ومن ثم تأسيس دولتهم التي وصلت ذروة نشاطها وقوتها العسكرية في عهد سليم الاول وسليمان القانوني ، ومن الطبيعي أن الدولة التي تقوم على أساس القوة منذ تأسيسها وتترسخ قواعدها على فكرة التوسع التي بقيت ملازمة للعثمانيين حتى أطاحت بحكمهم ، وعدم الافادة من المقومات الاخرى لبناء دولة واسعة الاراضي والتي ضمت

مختلف القوميات والاديان والتركيز فقط على الجانب العسكري وعدم الاهتمام بإيجاد حكم يقوم على أسس المواطنة منذ وقت مبكر وقبل فوات الأوان والاخذ بالعلم لاسيما وأن دين الدولة الاسلام حث على العلم وطلبه [١١].

لا نجانب الحقيقة في القول أن الدولة العثمانية حتى في ذروة مجدها لم تحاول الانتقال من دولة قائمة على النظام العسكري الى دولة مستقرة تهتم بالجوانب الحضارية والعلمية والسياسية في بنائها حتى منتصف القرن التاسع عشر ، فمع الاهتمام الكبير المنصب على القوة العسكرية وبناء القصور والقلاع وكل ما يتعلق بإدامة ملكهم ، ولكن شخصية المحارب البدوي بقيت في وجدانهم والتعصب لشخصية العرق التركي يقيت تلازمهم مما أبعد قيام نظام حضاري مرتكز على تعدد الثقافات والحضارات[١٢].

ذكر إن من صفات الشخصية التركية منذ العصر العباسي الميل نحو العزلة والالتزام بالجوانب العسكرية وعدم الاختلاط بالآخرين وبقيت هذه السمة مرافقة للشخصية التركية على مدى قرون فلا نجد هناك اختلاط بالشعوب من القوميات الاخرى التابعة للدولة مما أنعكس على قلة الجوانب المعرفية والعلمية والادبية والثقافية للأتراك ، وعدَ الكثير من المثقفين العرب أن سيطرت الدولة العثمانية على البلاد العربية كان من أكثر عصورهم تخلفاً في الجوانب العلمية والادبية والفكرية[١٣] .

ثالثاً: الطوائف المسيحية في ظل الدولة العثمانية

طائفة الروم الأرثدوكس

أدار أمور المسيحيين في بلاد الشام بطريرك انطاكية مستمداً سلطته من مجمع نيقية الأول[١٤] والذي أقر في الوقت نفسه سلطة اسقف الاسكندرية واسقف روما ، وفي مجمع القسطنطينية ٣٨١ تم اقرار مكانة اسقف القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية ، ولم يكن لكنيسة انطاكية معتقد خاص ولكن بدأت منذ القرن الثالث تظهر معتقدات في الثالوث المقدس ، وأصاب الكنيسة الأنطاكية الانقسام في مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١، فظهر الملكيين الروم انصار قرارات المجمع وأهم ما ذهبوا اليه الطبيعتين للمسيح وكانوا في شركة مع كنيسة القسطنطينية وروما وان اختلفت الطقوس ، وظهرت طائفة السريان اصحاب عقيدة الطبيعة الواحدة ، وبسبب الخلافات السياسية بين روما والقسطنطينية حدث الانقسام الاكبر سنة ١٠٥٤وتجسمت الأرثدوكسية في سوريا بطائفة الروم الأرثدوكس [١٥].

بعد سيطرة العثمانيين في عهد محمد الفاتح على القسطنطينية سنة ١٤٥٣، قام السلطان بإخضاع جميع المسيحيين التابعين للطقس البيزنطي الى سلطة بطريرك القسطنطينية ، وتم

اطلاق مصطلح روم ملتي (طائفة الروم) ، ومنح البطريرك امتيازات هامة كرتبة الباشوية ورئاسته لمحكمة خاصة وادارة الشؤون الدينية للمسيحيين وجمع اموال الجزية ، وشملت الكنيسة القسم الاكبر من المسيحيين ولها بطريركيتان الاولى في القدس لإدارة كنائس الروم في فلسطين والثانية في دمشق وتحت اشرافها الكنائس من صور حتى الاناضول ، ومن اهم كنائسها المريمية وكنيسة مار يوحنا الدمشقي وكنيسة حي الميدان [١٦] .

طائفة السريان الأرثدوكس

حافظت الكنيسة السريانية الأرثدوكسية في بلاد الشام على الطقوس والتقاليد الأنطاكية وعلى الادب السرياني ، ومن المعروف أن اللغة الآرامية هي اقدم اللغات الطقسية الشرقية وفيها تكلم السيد المسيح في العشاء الرباني ، وكان السريان قبل مجمع خلقيدونية طائفة واحدة من سريان أرثدوكس وكاثوليك واشوريين وكلدان قبل القرن الخامس طائفة واحدة مع السريان الملكيين (الروم) والسريان الموارنة ولهم جميعاً طقس واحد ولغة واحدة وبطريرك واحد يقيمون طقوسهم باللغة السريانية ، و بعد الانقسام في المجمع المذكور ظهر الكرسي الانطاكي للسريان الأرثدوكس وخرج السريان عن طاعة البطريرك افرام ونصبوا لهم بطريرك.

طائفة السريان الكاثوليك

اعتنق قسم من السريان الكاثوليكية في مدينة حلب منذ سنة ١٦٢٥في عهد البابا اروبانوس الثامن ، وذهبت المصادر ان مطران السريان ديونوسيوس اعتنق المذهب الكاثوليكي وبمباركة فرنسية ، وفي سنة ١٦٥٦وافق السلطان العثماني محمد الرابع على تعيين رئيس اساقفة ابرشية حلب السريانية وكان المطران اندراوس اخيجان وبعد خلافات عدة ثبته البابا الكسندروس السابع في سنة ١٦٥٩ اسقفاً على حلب ، وفي سنة ١٦٦٠ اجتمع الروم والارمن والسريان الأرثدوكس واعترفوا بصحة المذهب الكاثوليكي ،

لعل أحد أبرز التطورات على الصعيد الكنسي خلال العصر العثماني ، الخصومة الطائفية بين الكاثوليكية والأرثدوكسية، فمنذ القرن السابع عشر حاولت الكنيسة الكاثوليكية التوصل لصيغ اتفاق مع الكنائس الأرثدوكسية بهدف "إعادة الوحدة المسيحية" وأسست بموافقة السلطنة عدد من الأديرة التابعة للرهبانات الكبرى في بلاد الشام والإسكندرية على وجه الخصوص ، وقد أدت هذه البعثات الكنسيّة لا إلى "إعادة الوحدة وأنما خلق طوائف جديدة عرفت باسم "الطوائف الكاثوليكية الشرقية"، فتأسست بطريركية للملكيين الكاثوليك وأخرى لاتينية في القدس وثالثة للأقباط الكاثوليك ومثلها للكلدان والسريان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك. كان لبطريرك الملكيين في إسطنبول وهو يتبع الأرثدوكسية الشرقية حظوة كبيرة في البلاط السلطاني ،

ولذلك فقد أبى السلاطين في البداية تحت ضغط البطريركية الاعتراف بالطوائف الجديدة، بل إن في مناطق مثل دمشق وحمص وحلب وبيت لحم وبيت جالا تعدى الأرثدوكس على الكنائس المنشقة وسيطروا عليها بالقوة [١٧]وفسح ذلك المجال أمام الدول الغربية سيّما فرنسا والنمسا للضغط على السلطان للاعتراف بالطوائف وتثبيت رؤسائها ، سيما كنيسة الملكيين الكاثوليك في أنطاكية لكونها أكبر الكنائس، لكن السلطان لم يصدر أي فرمان ينظم الأوضاع الجديدة ، واستمرّ الحال على ما هو عليه بين أخذ ورد سنين طوال حتى عام ١٧٦٣ خلال عهد مصطفى الثالث حين أصدر شيخ الإسلام فتوى تنصّ على أنّ انتقال المسيحي من مذهب إلى آخر لا يغير من وضعه كأحد أفراد "أهل الذمة الذين تربطهم بالمسلمين العهود والمواثيق" ما دام مسيحياً ، ورغم نص الفتوى فإن السلطان لم يتخذ أي قرار أو فرمان تنفيذي لها واستمرّ الوضع على ما هو عليه حتى ١٨٣٠ حين قام السلطان محمود الثاني بإصدار فرمان بتعيين "بطريرك مدني" يدير شؤون كاثوليك الدولة عدا الموارنة، وكان قبل هذا الفرمان على أتباع هذه الطوائف الغير معترف بها، العودة في أحوالهم الشخصية بما فيها دفن الموتى، إلى الأساقفة الأرثدوكس وما يرافق ذلك من مضايقات ورفض وابتزاز ، الاعتراف الرسمي جاء على خلفية سياسية، ففي ١٥ أبريل ١٨٣٤ اعترف الباب العالي بالملة الأنطاكية الملكية الكاثوليكية وتبعها الاعتراف بسائر الملل الأقل عددًا، وتم اللقاء بين السلطان وبطريرك الروم الكاثوليك، الذي انتقل إلى دمشق بعد أن كان محتميًا لدى آل شهاب في لبنان، وذكر عدد من المؤرخين أن سبب التثبيت هدفه خلق نوع من الارتياح الشعبي بعد دخول البلاد في طاعة محمد علي باشا. ثم عاد في ٧ كانون الثاني ١٨٤٨ وأصدر فرمانًا آخر بمنح البطاركة الكاثوليك حق القضاء المدني لأبناء طوائفهم أسوة بالمعمول لدى الأرثدوكس والموارنة، وبالتالي أنهي دور "البطريرك المدني" الذي ابتدعه محمود الثاني[١٨] .

وفي سنة ١٧٨٣ كان للسريان بطريرك كاثوليكي حمل لقب بطريرك انطاكية وهو ميخائيل جروه وبقي في منصبه حتى سنة ١٨٠١، ولكن الصراعات داخل الكنيسة ادت الى انقسامات حادة لاسيما عندما اقرت روما تعيين نائباً بطريركيا وفي عام ١٨٤٨ اعترفت الحكومة العثمانية باستقلالية الطائفة وسبق ذلك طلباً من البطاركة الملكيين والسريان والكلدان للسلطان العثماني سنة ١٨٤٣بالاعتراف بهم على طوائفهم ، ولكن حدث خلاف وتدخل من سفير فرنسا والنمسا وحدث اجتماع في ١٢آب سنة ١٨٤٤ في دار البطريركية الارمنية حضره البطاركة من السريان والملكيين والكلدان ورئيس اساقفة القسطنطينية وعدد من وجهاء الارمن وطلبوا من السلطان الاعتراف بالبطاركة الكاثوليك الثلاثة ، واستطاع البطريرك مكسيموس مظلوم بطريرك

الروم الكاثوليك تسمية نفسه رئيساً مدنياً مستقلاً عن الكاهن البطريرك وحصل ذلك في سنة ١٨٤٨ وبعد صدور الخط الهمايوني ١٨٥٦ حصل السريان والكلدان الكاثوليكيين على استقلال كياناتهم دون تبعية لأحد[١٩].

طوائف الأرمن في ظل الدولة العثمانية

طائفة الارمن الأرثدوكس

وَردَ في التراث الكنسي الأرمني إن اثنين من رسل السيد المسيح وهما برثولماوس و تداوس تولى التبشير في أرمينيا في القرن الأول للميلاد ووفق ذلك عدَ الأرمن كنيستهم من الكنائس الرسولية، وساهم القديس غريغوريوس اسقف قيسارية بنشر المسيحية في بداية القرن الرابع الميلادي ، ولم تشارك الكنيسة الارمنية في مجمع خلقدونية سنة ٤٥١ واعترفت بمجمع نيقية وافسس والقسطنطينية ، وفي العهد العثماني سيطر الارمن على طرق التجارة المؤدية الى بلاد فارس وعلى التجارة مع الهند [٢٠].

طائفة الارمن الكاثوليك

ذكرت المصادر التاريخية بداية التبشير بالكاثوليكية في بلاد الارمن منذ سنة ١٣٣٣ عن طريق الرهبان الفرنسيين والدومنيكان ، وبلغ عدد الارمن في حلب سنة ١٦٤١حوالي عشرين الف ، اعترفت الدولة العثمانية بطائفة الأرمن سنة ١٦٤١وكان الأرمن في بداية القرن السابع عشر من اتباع الكنيسة اليعقوبية ونصبوا سنة ١٧٣٩بطريركاً كاثوليكياً ، واشتدت الخلافات بين الطوائف الارمنية فكانت هناك خمسة بطاركة ، واول البطاركة على الارمن الكاثوليك ابراهيم ارزيفيان كان في سنة ١٦٧٩ ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان هناك اكثر من ١٠٠الف ارمني كاثوليكي في الدولة العثمانية ولهم أربعة اساقفة كراسيهم في القسطنطينية (نائب البطريرك) وحلب وديار بكر وماردين [٢١].

أتهم السلطان محمود الثاني الارمن الكاثوليك بالتعاون مع فرنسا ضد الدولة العثمانية وابعد الكثير منهم عن العاصمة ولم يعترف سوى بالأرمن الأرثدوكس ، وبعد تهديد فرنسا وتدخل البابا لاون الثاني عشر صدر ت تعليمات بالسماح لعودة الارمن الى العاصمة العثمانية ووافقت على تسمية اسقف الديانة الكاثوليكية سنة ١٨٣١ في الدولة العثمانية ، بعدها أصبح رئيس الطائفة الارمنية الكاثوليكية رئيساً على سائر الطوائف الشرقية الكاثوليكية ، واصبح الوجود الرسمي في دمشق سنة ١٨٢٠ ، وشيدت اول كنيسة لأرمن الكاثوليك في باب توما وتعود كنيسة حلب لعام ١٨٤٠[٢٢].

الطائفة المارونية

قامت الكنيسة المارونية قرب أنطاكية في سوريا في أوائل القرن الخامس، وتشكلت على أثر تعاليم مار مارون. برز الموارنة كجماعة رهبانية ثم طائفة دينية اتفقت مع الملكيين الإنطاكيين على مجمع خلقيدونية مع المحافظة على التراث السرياني خلافًا لسائر الملكيين الذين اندمجوا في التراث البيزنطي بشكل كلي ، وفي الوقت نفسه اتفق الموارنة مع الكنيسة السريانية الأرثوكسية بالحفاظ على التراث السرياني لكنهم حافظوا على وحدة الكنيسة بقبول المجمع الخلقيدوني[٢٣].

تعرضهم للاضطهادات دفعهم إلى اللجوء إلى لبنان ، الذي أصبح معقلهم ومركزهم العالمي الكنيسة المارونية هي جزء من الكنائس الكاثوليكية الشرقية منذ عام ١١٨٢، وهي الكنيسة الشرقية الوحيدة الكاثوليكية كاملًا. وبصفتها كنيسة كاثوليكية شرقية فلها طقوس دينية خاصة بها والتي في أساسها هي طريقة عبادة أنطاكية باللغة السريانية. تمكن الموارنة من الحفاظ على كيان شبه مستقل في خلال فترتي الخلافة الاموية والعباسية محافظين بذلك على ديانتهم المسيحية ولغتهم السريانية حتى القرن الثالث عشر عندما تمكن المماليك من إخضاعهم[٢٤].

أتبع العثمانيون سياسة التسامح الديني الامر الذي أفاد الموارنة والذين تحالفوا في ولاية طرابلس مع آل عساف الذين اقاموا امارة اسلامية منذ سنة ١٥٢٣وكان هناك موارنة مستشارين فيها وكانت العلاقات جيدة بين الطوائف المختلفة ، ومع بداية النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، ساهم الموارنة بدور فاعل ومن ابرزهم ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وكانت مدراسهم نواة الجامعات في بلاد الشام ولهم اسهامات مهمة في الادب والشعر والصحافة[٢٥].

رابعاً : الادارة العثمانية في بلاد الشام

قامت الدولة العثمانية بعد السيطرة على القسطنطينية بتنظيم الطوائف المختلفة عن طريق تشريع نظام الملل والذي خول اتباع كل طائفة انتخاب الرئيس الديني ومنح من يتم انتخابهم حق رعاية الشؤون الدينية وكفل نظام الملل العثماني الذي كان موجوداً في الدولة منذ فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ ، بعد تقسيمهم حسب الطوائف إلى ملل كامل الحرية الدينية والمدنية لاسيما مع الاصلاحات في القرن التاسع عشر ، خصوصاً مع التعديلات اللاحقة في عهد الإصلاحات [٢٦]، وأوكل الرئاسة الروحية والمدنية والمشاركة في القضاء وشؤون الإرث وسائر الأحوال الشخصية لأبناء الطائفة وفق الشرائع الخاصة بها[٢٧]. وانتعشت آليات الوجود المسيحي في حلب بعد الفتح العثماني في عام ١٥١٦ بعد تأسيس محطات تجاريَّة أوروبيّة في

المدينة. وقد أتاح ذلك فرصاً جديدة، ليس فقط لتوظيف المسيحيين المحليين كمترجمين وموظفي دعم للتجار الأوروبيين، ولكن للمشاركة في توسيع التجارة بين أوروبا والشرق بشكل عام. ترافق مع فرص العمل المتنامية ، تدفق جديد للمسيحيين من أجزاء أخرى من الدولة العثمانية ، مثل التجار الأرمن من آسيا الصغرى، والموارنة من جبل لبنان، والسريان اليعاقبة من طور عابدين. وسيشارك الأرمن فيما بعد في تجارة الحرير مع نظرائهم الأرمن في "محلة جلفا" في مدينة أصفهان حيث تم تشجيع وجودهم هناك في عهد الشاه عباس الأول الصفوي ، ويبدو أن هذه المجموعة المسيحية أصبحت نواة تطور حي الجديدة، حيث أصبح تقاطع الشوارع بشكل صليب والمعروف باسم الصليبة مرتبطًا بشكل خاص بالوجود المسيحي وكنائسه مع تزايد الأعراف المجتمعية التي تحث على التجمع حول أماكن العبادة[٢٨].

أقام العثمانيون نظام لإدارة بلاد الشام في عهد السلطان سليمان القانوني مبنياً على تعيين نواب عثمانيين والابقاء على التقسيم التقليدي الذي كان موجوداً في عهد المماليك وبموجب النظام الجديد قسمت بلاد الشام الى ثلاث وحدات ادارية وهي ولاية دمشق وفيها عشرة ألوية (سناجق) وولاية حلب وشملت تسعة ألوية وطرابلس مكونة من خمسة ألوية ، وفي عهد السلطان مراد الثالث قسمت الدولة العثمانية وفق نظام الإيالات أو الباشوات فقسمت بلاد الشام الى ثلاثة باشوية حلب والشام وطرابلس وفي بداية القرن الثامن عشر قسمت بلاد الشام الى إيالة حلب وإيالة الشام وإيالة طرابلس [٢٩]. وفي نهاية القرن التاسع عشر قسمت بلاد الشام الى خمسة أقسام :

١-ولاية سوريا وتضم أربع ألوية : الشام وحماه وحوران والكرك وواحد وعشرين قضاء وثمان وعشرين ناحية

٢-ولاية حلب : تضم ثلاث ألوية وهي حلب وأرفة ومرعش وواحد وعشرين قضاء واثنان وسبعين ناحية .

٣-ولاية بيروت : ضمت خمسة ألوية وهي بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية ونابلس وخمسة عشر قضاء واثنان واربعون ناحية .

٤-متصرفية القدس : وتضم أربعة أقضية وهي يافا وغزة وبئر السبع وخليل الرحمن وواحد وعشرون ناحية .

٥-متصرفية جبل لبنان : ضمت ثمانية أقضية [٣٠]

كانت علاقة الدولة العثمانية ببلاد الشام مهمة جداً ذلك أن ولاية دمشق هي مركز إمارة الحج ولها مكانة تجارية هامة ، وأما ولاية حلب فعدت مركز التجارة الدولية في المنطقة ، ولوحظ

عناية الدولة العثمانية بالمؤسسات الادارية والدينية والتعليمية وأوكلت الكثير من المناصب الادارية للسكان المحليين

حكم العثمانيون الشرق حكماً غير مباشر فهو مركزي ولكن ليس شاملاً وكان للدولة في الفكر العثماني وظائف أهمها الدفاع عن ولايات الدولة وممتلكاتها وعلى الجيش القيام بذلك وحفظ الامن في الداخل والاشراف على جباية الضرائب والفصل في الخصومات بين الناس عن طريق الحكم القضائي ، وبالنسبة للصحة والتعليم فتركتها للهيئات والجماعات في تلك البلاد لذلك كان الحكم العثماني قليل التأثير في كل البلدان التي حكمها فنجدها تحتفظ بمعتقداتها وثقافتها وتقاليدها .

ظهرت مساوئ في نظام الحكم العثماني والتي تمثلت في تصور العثمانيين لمهام الدولة والذي لا يقوم على حفظ حقوق المواطنين ورفاهية الناس وظهرت المحسوبية والرشوة وبيع الوظائف الادارية والقضائية والدينية ، ولم يكن للعثمانيين أهمية في فهم المجتمعات التي حكمتها فالمجتمع في نظرهم يقسم الى قسمين الحكام الاتراك والادارة التابعة لهم والرعية المحكومة التي تعمل على خدمة الاتراك وهذا يعني وجود ارستقراطية حاكمة منعزلة عن المجتمع وهذا الانعزال ساهم في ظهور الطوائف من التجار والحرفيين ولكل طائفة شيخ يتولى ادارة العلاقة بينها وبين العثمانيين لاسيما في جمع الضرائب وحفظ النظام والفصل في النزاعات ، وهذا التنظيم الطائفي امتد الى المجتمع فأصبح جميع الناس الذين تربطهم مهنة او عمل او مذهب ديني ينتظمون في طائفة لتنظيم مصالحهم ولذلك كان نظام الطوائف أهم مظاهر مجتمع بلاد الشام ، وافاد ذلك العثمانيون بحفظ النظام وجمع الضرائب وحل المشاكل[٣١] .

ذكر أحد المؤرخين صعوبة نجاح النظام المركزي العثماني في بلاد الشام بسبب الانقسام الكبير بين السكان من الناحية الدينية فالبلاد فيها الكثير من النحل والملل والمذاهب ففي نهاية القرن التاسع عشر كان عدد سكان بلاد الشام حوالي ثلاثة ملايين وثلاثمائة الف منهم مليون ومئتي الف مسلم وحوالي ستمئة الف مسيحي تابع للكنيسة البابوية واربعمئة الف يتبع الكنائس الأخرى وهناك مئة الف يهودي [٣٢].

قامت الدولة العثمانية على سياسة إبقاء الاوضاع في معظم البلاد العربية التي سيطروا عليها على ما كانت عليه لاسيما المسيحيين واليهود وفي العهد العثماني كانت كل طائفة قائمة بذاتها وتتمتع بامتيازات مهمة لاسيما في الجوانب الدينية والتعليمية فكان لكل طائفة رئيساً للجماعة ويعمل مع مجلس الملي الخاص بجماعته والمجلس يتألف من قسمين ديني ومدني وتمتعت المجالس الملية بمثابة السلطة الشرعية أو الهيئة التشريعية في كل ما يتعلق بالأمور

الكنسية ، وعدت الدولة العثمانية التعليم من الامور المرتبطة بالأديان والمذاهب ومنحتهم حق انشاء المدارس التعليمية وأدارتها وكانت هذه المدارس تعتمد على التعليم الديني وتطورت في القرن التاسع عشر لتكون منبع التعليم الحديث وباللغة العربية فيما لم يتمتع المسلمون بهذه الامتيازات فهم بين التدريس الديني التقليدي الرافض للتدريس الحديث أو الاتجاه الى المدارس الرسمية التي تدرس باللغة التركية ولذلك نجد هذا الامتياز للمدارس الطوائف من الاسباب المهمة التي أوجدت الكتاب والمؤلفين والخطباء والمنادين بأتباع طرق العلم الجديد والافادة من النهضة الفكرية الاوربية الحديثة ، مع العلم أن معظم المدارس والتعليم للطوائف لم تكن عليها أي رقابة من الدولة العثمانية [٣٣].

حاولت الدولة العثمانية إصلاح النظام الاداري بعد الضغط الاوربي الباحث عن الاسواق ومناطق النفوذ والتي تتطلب اصلاح الانظمة القديمة لاسيما القوانين التجارية والنخب المحلية التي رأت في الاصلاح انتشال الدولة من التخلف في أنظمتها الادارية ، وكانت البداية سنة ١٨٣٩فقد شُرع أول خطوط التنظيمات وعرف بخط كل خانة الذي طالب بإلغاء نظام الالتزام[٣٤] ، والبحث عن اسباب التخلف في الدولة العثمانية والبحث عن السبل التي تؤدي للسير في ركب التقدم وبموجب هذه التنظيمات تابعت الطوائف المسيحية نشاطها التعليمي بأشراف البعثات التبشيرية وطالب المرسوم مساواة الجميع بعيداً عن الدين واحترام الحريات لاسيما الدينية [٣٥].

حرصت الدولة العثمانية على حل الخلافات بين الطوائف وفي سنة ١٨٣٩أصدر السلطان عبد الحميد تعليماته الخاصة لحل الخلافات الطائفية فإذا ظهر خلاف بين طائفتين يكون الحكم في حله لرؤساء الطائفتين دون تدخل أي طرف ثالث وهي محاولة للحد من تدخل الدول الاوربية التي تعد نفسها حامية للمسيحيين ، ونظمت الدولة انتخاب البطريرك فكان ينتخب بطريرك الروم في استانبول وبإشراف الباب العالي ، وشرعت الدولة نظام للانتخاب الاساقفة والرهبان المرشحين للأسقفية وعلى كل مرشح ان يكون من رعايا الدولة ومعروف بحسن السيرة والسلوك وله خدمة لا تقل عن خمس سنوات ومعروف بحسن الادارة ، وصدر نظام لتأسيس مجمع المطارنة يتكون من ١٢رجل دين برئاسة بطريرك استانبول ومن اهم مهامه ادارة امور الطائفة وتعيين الأساقفة والرهبان ومتابعة الاديرة والمدارس وللمجمع حق عزل البطريرك [٣٦].

راعت الدولة العثمانية جميع الملل في الدولة واحترمت جميعها وكان لرؤسائها مكانة مميزة فكان خطاب رجل الدين المسيحي يماثل المسلم عند مخاطبة السلطان ، وكثيراً ما منحت الدولة الاوسمة والالقاب والسماح ببناء الكنائس في الاراضي التابعة لهم ، وفي سنة ١٨٦٤ تم اعفاء الاديرة من الرسوم الكمركية ومنحت الطوائف حق التمثيل في مجالس دعاوى الاقضية

ومجالس الاقضية والالوية والولاية بعدد محدد ويمكن القول ان الدولة العثمانية في تعاملها مع الطوائف المختلفة من غير المسلمين كانت بعيدة عن التعصب ومنحت الجميع الحرية الدينية [٣٧].

وفي سنة ١٨٥٦صدر تشريع ركز على المساواة بين الجماعات والطبقات وساوى بين جميع الطوائف الدينية لاسيما في بلاد الشام وفتح أبواب الدولة ووظائفها والتعليم الرسمي أمام المسيحين والطوائف الاخرى ، [٣٨] ، وبعده قانون الولايات سنة ١٨٦٤والذي قسم الدولة الى ٢٧وحدة ادارية يرأس كل واحدة والي [٣٩]، والذي طالب بإقامة مجالس إدارية منتخبة في الولاية واللواء والاقضية وتم استحداث مجلس عمومي برئاسة الوالي ويضم ممثلين عن الالوية والاقضية وفي سنة ١٨٦٩صدر قانون تنظيم الاحوال الشخصية والتجارية وتسجيل الارض وفي سنة ١٨٧١وبموجب نظام الادارة للولايات العمومية تم تشكيل مجالس بلدية في المراكز المختلفة وختمت بالدستور سنة ١٨٧٦، الذي منح السلطان صلاحيات مطلقة وتم تشريع المجلس العمومي الذي تألف من هيئة الاعيان المعينين من السلطان وهيئة المبعوثان المنتخبة سرياً والمشترط فيها التبعية العثمانية ومعرفة اللغة التركية علماً أن عدد النواب العرب كان ١٦نائب وعدد نواب الدولة العثمانية ١١٨ومع كل السلبيات لم تدم التجربة أكثر من سنة (١٩آذار ١٨٧٧/١٤شباط١٨٧٨) فقد حل المجلس وعلق الدستور من السلطان عبد الحميد ، وبدأت مرحلة ما يسمى بالاستبداد [٤٠] واستمر التعليق حتى انقلاب سنة ١٩٠٨أذ قام الانقلابين بإرغام السلطان على أعادة العمل بالدستور ولكن الحرب العالمية الاولى أنهت كل فيما يتعلق بالدولة العثمانية[٤١] .

أولت الدولة العثمانية التعليم أهمية منذ منتصف القرن التاسع عشر فقد تم تأسيس مجلس المعارف والادارات التابعة له في الولايات العثمانية سنة ١٨٦٩ووفق دستور سنة ١٨٧٦يكون التعليم الزامياً في الدولة العثمانية لكل شخص مشمول بالتعليم وقسمت المدارس الى الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية العالية والمدارس العالية وشملت الطب والحقوق والادارة والسياسة والقضاة والتجارة العليا والزراعة ودار المعلمين والهندسة والصنائع النفيسة [٤٢]، وفي عهد الوالي مدحت باشا تم تأسيس مدرسة رشدية في بغداد سنة ١٨٧٠ومدرسة للصنائع وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان عدد المدارس الرشدية اثنا عشرة مدرسة في ولاية بغداد [٤٣].

يمكن القول أن أهم ميدان يمكن المناقشة فيه هو الميدان العلمي وعن طريق مراجعة المصادر التي أهتمت بالتعليم في الولايات العربية نجد أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت المحاولات فقيرة وقليلة جداً ونسبة الجهل منتشرة بشكل كبير وكان على الدولة العثمانية الاهتمام

بالتعليم بشكل واسع ومنذ وقت مبكر وهذا من المآخذ عليها ، أضف الى ذلك التخلف في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي شكل العبء الاكبر على العقل العربي والذي لم يتحرر من تبعاته حتى اليوم ، على الرغم من الصعوبات والسلبيات التي واجهتها حركة الاصلاح في الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلا أن تلك التنظيمات وما نتج عنها لاسيما دستور عام ١٨٧٦يمكن ان يعد إنجازا مهماً على طريق الاصلاح وتأسيس لفكر دستوري حديث وأن فلسفة التنظيمات ومبادئ الدستور كانت تهدف لبناء مشروع دولة حديثة وضم مفاهيم مهمة كالدولة والامة والمواطن والتمثيل والاقتراع والانتخاب والحريات المدنية وفصل السلطات والرقابة(٤٤).

خامساً : الفتن الطائفية وتدخل الدول الاوربية في شؤون مسيحي بلاد الشام

ارتبطت قضية الامتيازات الاجنبية في العهد العثماني بالمسيحيين بشكل مباشر ، واقتصر تطبيقها عملياً على بلاد الشام ولم تشمل مصر والعراق ، بدأت الامتيازات منذ أواخر عهد سليمان القانوني وأول الدول التي حصلت عليها فرنسا منذ سنة ١٥٣٥، وفي القرن السابع عشر أصبح لفرنسا حق حماية الطوائف الكاثوليكية وبلغت الامتيازات الذروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت هذه الامتيازات تقدم حقوق التقاضي أمام المحاكم القنصلية الأوروبية ، ومنحت المسيحيين إمكانية استعمال البريد والبرق التابعة للقنصليات ، والتعلم في مدارس القنصليات أو الهيئات الواقعة تحت حمايتها و السفر نحو أوروبا بهدف الهجرة أو الدراسة على نفقة القنصلية والإعفاء من الضرائب في كثير من الأحيان(٤٥) ، ومُنحت الكنيسة المارونية امتيازات مهمة سنة ١٦٤٩، وترتب على الامتيازات منح فرنسا حماية الطوائف الكاثوليكية ومنح الإمبراطورية الروسية حماية الطوائف الأرثدوكسية الشرقية ومنح إنكلترا حماية للإنجيليين والأقليات البروتستانتية (٤٦) ، وقد ساهمت الامتيازات الاجنبية التي منحتها الدولة العثمانية الى الدول الاوربية في تدخل الدول الراعية في شؤون البلاد لاسيما في التنافس التجاري والاقتصادي والادعاء بحماية الاقليات الدينية المسيحية (٤٧).

تحسنت أوضاع المسيحيين في عهد سيطرة ابراهيم باشا على بلاد الشام للمدة (١٨٣١-١٨٤٠) فقد منحهم الحرية الدينية ، وعرف بالتسامح وتحقيق الأمن وتخفيف الضرائب ، وبعد عودة البلاد الى السلطة العثمانية حاولت الدولة العثمانية اخضاع أمراء الجبل بعد تحالف اميرهم بشير قاسم مع ابراهيم باشا ضد الدولة العثمانية ، وبسبب الخلافات بين الدروز (٤٨)والاسرة الشهابية(٤٩) ، طالب الدروز بحاكم عثماني من الطائفة السنية ، وكذلك كان هناك خلاف بين الموارنة وحاكم الجبل (٥٠).

قام الدروز بمحاصرة حاكم الجبل في دير القمر مما أدى الى فتنة في جنوب لبنان تلقى فيها الدروز دعم والي الشام نجيب باشا ، وهاجم الدروز دير القمر ونتج عن ذلك قتل ١٠٩من النصارى ، وتجددت الفتنة بعد شهر هاجم فيها الدروز زحلة واستمرت الخلافات وتدخلت الدولة العثمانية في محاولات لحل الخلافات ، وفي سنة ١٨٤٢عقد اجتماع بحضور قناصل الدول الاوربية واتفق على ان يترأس قائم مقام مسيحي الجبل ، والجنوب قائم مقام درزي ، واسندت دير القمر لموظف تركي لأدارتها ، ولم ينهي التقسيم الخلافات بسبب تداخل السكان ووجود الاقليات في الاماكن المختلفة ، وفي سنة ١٨٤٥هاجم الدروز المارونيين نتج عن ذلك قتلى ، وارسلت الدولة العثمانية قوات لفظ النزاع وتم الاتفاق مع قناصل الدول الاوربية في اقامة مجلس ضم خمسة قضاة وخمسة مستشارين اثنان من الدروز واثنان من المارونيين واثنان من المسلمين واثنان مدنيين واثنان ارثدوكس للنظر في توزيع الضرائب بالعدل على الجميع ومراجعة القضايا الحقوقية والجنائية [٥١]

فتنة دمشق

حدثت فتنة في عام ١٨٤٠ أيام حكم محمد علي في دمشق ، حيث اتُهم يهود دمشق بقتل راهب من الفرنسيسكان يُدعَى الأب توماس الكبوشي وخادمه المسلم إبراهيم عمارة بدعوى استخدام دمائهما في أغراض شعائرية وفي صنع خبز عيد الفصح غير المخمر ، وساهم الصراع السياسي الأوربي للحصول على النفوذ في الشرق الأوسط بإشعال الحادثة ، إذ كانت كل دولة تحمي أعضاء جماعة دينية بعينها ، فكانت الإمبراطورية الروسية تحمي الأرثدوكس وكان الفرنسيون يحمون الكاثوليك ، وأسندت حماية البروتستانت و اليهود والموحدون الدروز لبريطانيا . لذلك فالصراع بين الكاثوليك المدعومين من القنصل الفرنسي واليهود المدعومين من الانكليز تعبيراً عن الصراع على النفوذ الاقتصادي وكان كل جانب يحتاج إلى دعم الأغلبية المسلمة ، ومن أوضح الأدلة على التدخل الاجنبي تحرك بالمرستون ومطالبته محمد علي بأن يعامل اليهود معاملة حسنة بعد احتجاج يهود الإمبراطورية العثمانية ، وأرسال مبعوث لمقابلة محمد علي ، ولقاء السلطان عبد الحميد في إسطنبول إلى الإفراج عن المتهمين وإسقاط التهمة عنهم[٥٢].

فتنة سنة ١٨٦٠

حدثت فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين في حي الصليبة والجديدة بحلب في ١٦تشرين الأول سنة ١٨٥٠، نتج عنها مقتل الكثير ، وأدت الأحداث إلى هجرة المسيحيين إلى بيروت وأزمير وماردين، وكان سبب المجزرة تعاظم نفوذ وثراء المسيحيين من سكان حلب مقارنةً بالمسلمين وعد ذلك علامة من علامات سيطرة المسيحيين على المدينة ، وكانت بداية

احداث العنف قرار سكان المدينة المسلمون رفض التجنيد الإجباري ، وخروج جماعات مسلمة مسلحة للهجوم على مساكن المسيحيين[٥٣]،

وبعد حوالي عشرة سنوات تجددت الخلافات وكانت الخلافات القديمة موجودة بين الطوائف وأي اشكال يمكن ان يتسبب في حدوث فتنة وفعلاً ففي ١٥آب ١٨٥٩حدث شجار بين الدروز والمسيحيين الموارنة في بيت المرى نتج عنه ٣٢قتيل ، وفي ٢١حزيران نتج عن الهجوم الدرزي العثماني على الموارنة مقتل ١٥٠٠وحرق مساكنهم ، وفي حصيبا في ٢٤ايار ١٨٦٠هاجم الدروز الموارنة بعد غض النظر من القوة العثمانية المتواجدة فقتل ٧٢٤مسيحي و٤٠درزي [٥٤]، وجرت حوادث مماثلة في راشيا الوادي وزحلة في حزيران وتموز مخلفاً مئات القتلى وكانت أغلب هجمات الدروز تجري تحت موافقة وغطاء الإدارة العثمانية في المناطق التي شهدت الحوادث والقتال [٥٥]

سنة١٨٦٠ في جبل لبنان لتنتقل نحو زحلة وطرابلس واللاذقية والجليل ودمشق وفي أسباب الفتنة ذكر الأب بولس صفير أنها كانت مدبرة، فيما يرى سمير العنجوري أن المساواة بين المسيحيين والمسلمين وانخراط المسيحيين في السلك الإداري والاقتصادي وبروز دورهم في مختلف نواحي المجتمع أحد أبرز عواملها في دمشق. وخلفت الفتنة آلاف القتلى والجرحى ، وقد شارك الوالي العثماني وجنده في حاصبيا ودمشق بعمليات القتل والنهب والإحراق التي طالت مناطق المسيحيين ومصالحهم الاقتصاديّة ، وقتل ثلاثة قناصل من الدول ألأوربيّة في دمشق، وساهمت الفتنة بانهيار اقتصاد جبل لبنان وصناعة الحرير والمنسوجات في دمشق والتي كانت مرتكزة في أيدي الصنّاع المسيحيين.

بعد تهاون الدولة العثمانية في وقف الفتنة دعت الدول الاوربية الفاعلة على الساحة لعقد مؤتمر شاركت فيه (فرنسا وبريطانيا والنمسا والدولة العثمانية) وطالبت فرنسا بالتدخل المباشر لحماية المسيحيين وفعلاً ارسلت حملة ضمت ٦آلاف جندي في آب ١٨٦٠ توجه منهم ١٥٠٠الى جبل لبنان لحماية المارونيين ، وفي الوقت نفسه أرسلت الدولة العثمانية وزير خارجيتها فؤاد باشا ومعه ٥٠٠٠جندي لحل الخلاف بين الدروز والموارنة[٥٦].

أتفق معظم المؤرخون أن السلطان قد رفض ما حدث ، وأن تواطئ الوالي العثماني لا يعني بالضرورة تورط الدولة ، ترجم ذلك فعلياً بالإجراءات التي اتخذتها الدولة فقد عيّن السلطان عبد المجيد الأول، فؤاد باشا حاكم على الشام ومنحه صلاحيات استثنائية للإصلاح الاوضاع الناجمة عن الاحداث المأساوية ولتفادي أي تدخل أوروبي ، بعد وصول فؤاد باشا أبعد مفتي الأحناف وعمر افندي وعدد آخر من الذين عدهم سبب الفتنة وارسل احمد باشا الى الاستانة

فحكم عليه بإرجاعه لبلاد الشام واعدامه وقاد فؤاد باشا حملة اعتقالات بحق المتورطين بالمذابح ضد المسيحيين ، وتم الحكم بالإعدام بالرصاص على ١١١ من المتورطين ، وشنق ٥٧ آخرين، وحكم بالأشغال الشاقة على ٣٢٥ شخص ونفي ١٤٥ ، وطالت الأحكام كبار موظفي الدولة في الشام[٥٧]. وتم تعويض الموارنة الذين تضرروا من الحوادث وقبض على الكثير من الدروز [٥٨]، نتج عن الاصلاحات العثمانية ارتياح في الطوائف المسيحية وعدم رضى بين المسلمين ، وسمح للدول الاوربية بالتدخل اكثر تحت ذريعة حماية المسيحيين لاسيما فرنسا التي كانت لها علاقة مميزة مع الموارنة ولبريطانيا علاقات مهمة مع الدروز [٥٩]،

وعقد مؤتمر دولي في بيروت منح بموجبه لبنان ادارة خاصة وتقسيمه الى قائمقاميات ونواحي وتعيين داود باشا متصرفاً لحفظ الامن والنظام وتولي رئاسة مجلس الادارة الكبير وتم الاتفاق على تولي ادارة الجبل متصرف مسيحي وللجبل مجلس ادارة يضم ١٢عضو وتقسيم الجبل الى ٧أقضية وفرض المساواة بين الجميع والغاء الامتيازات لأعيان لبنان[٦٠].

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية حتى نهاية القرن التاسع عشر

شرعت التنظيمات العثمانية في محاولة لتوحيد رعايا الدولة من جميع الطوائف وايجاد انتماء جديد مشترك في الدولة العثمانية عن طريق الغاء كل اشكال التميز وعلى المستويات المختلفة ، ومحو الاختلافات بين الطوائف بموجب القانون ذلك أن قضية الأقليات المسيحية أصبحت في القرن التاسع عشر أهم قلق في الدولة العثمانية بعد ضغوط الدول الغربية وتدخلها الكبير في حماية الطوائف وجعلها ذريعة للتدخل في كل وقت تتجدد الخلافات الطائفية [٦١].

كان للامتيازات الممنوحة للأجانب في بلاد الشام اثر مهم على المسيحيين لاسيما في الجانب التجاري فقد تعاملت الدول الاوربية معهم وجعلتهم وسطاء في التجارة ، بعد إصدار التنظيمات قامت علاقات تجارية متميزة بين الأوروبيين من جهة ومسيحيي ويهود سوريا من جهة أخرى بعد صدور مراسيم التنظيمات وقد أصبحت صناعة الحرير حكراً على المسيحيين، وكانت واهم مناطق صناعتها في دمشق ، ونشط ميناء بيروت ليؤمن للأوروبيين التواصل مع بلاد الشام واعتمدت الدول الأوروبية على المسيحيين واليهود من السكان لمساعدتها كمترجمين ووكلاء تجاريين ، وحصل العديد منهم على حماية أوربية ، وساهم ذلك في غنى التجار المسيحيين واليهود على حساب التجار المسلمين ، وفي عام ١٨٥٨ وضعت الدولة العثمانية قانوناً يسمح للأوروبيين وأعوانهم في سوريا بشراء الأراضي من نبلاء دمشق المسلمين ليخفف عنهم عبء الديون كل هذه التغيرات الاقتصادية لعبت دوراً في زيادة الأغنياء من المسيحيين واليهود[٦٢].

ومع نهاية القرن التاسع عشر وجدت ٢٨مؤسسة لتوريد البضائع الروسية يديرها المسيحيون وفي القطاع المصرفي كانت الاسماء المتداولة حتى في العاصمة العثمانية من المسيحيين واليهود ، وفي المجال الصناعي هيمن الارمن وفي المجالات الاخرى برز الروم الارثدوكس والارمن في القرن التاسع عشر [٦٣]. و مارس المسيحيون شعائرهم التي كانت محرمة فبدأ بقرع الاجراس في الكنائس وحمل الصليب واقامة المواكب ، وتم ترميم الكنائس وبناء المهدمة بموافقة الدولة فبنى الارمن ١٠كنائس وتم ترميم العشرات ، وبنى الروم الكاثوليك الكثير من الكنائس وكذلك السريان [٦٤]،

وفي الامور السياسية والادارية لاسيما بعد سنة ١٨٦٠ شغل المسيحيون مناصب مهمة لاسيما في القطاع المالي والكمركي ، وقانونياً قبلت شهادة غير السلم ضد المسلم [٦٥]. كان عدد سكان سوريا حين سيطر عليها العثمانيون نحو مليون نسمة ، ومع بداية القرن العشرين قدر عددهم بنحو ٤.٩ مليون نسمة، منهم ١.٤ مليون مسيحي أو حوالي ثلث سكان سوريا العثمانية . وقدّر الباحث سمنة أعداد الطوائف الكاثوليكية بنحو ٨٢٠,٠٠٠ نسمة ، وكان الموارنة أكبر الجماعات الكاثوليكية وتركز وجودهم في متصرفية جبل لبنان ، تلاهم أتباع كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك وكنيسة الأرمن الكاثوليك . وقدر أعداد الطوائف الأرثوذكسيّة بحوالي ٥٨٠,٠٠٠ نسمة ، وكان الروم الأرثدوكس أكبر الجماعات الأرثدوكسية ، تلاهم كل من النساطرة والأرمن الأرثدوكس والسريان الأرثدوكس ، وتركز أتباع الكنائس المسيحية السريانيّة في متصرفية الزور وولاية حلب وولاية ديار بكر. وتركزت بعض الجماعات المسيحية خصوصاً الروم الأرثدوكس والأرمن كجماعات غنية في المراكز الحضريّة الكبرى مثل دمشق وحلب وساهمت الإصلاحات العثمانيّة بظهور عائلات مسيحيّة ويهوديّة جنت ثروات نقدية كبيرة عن طريق العمليات التجارية مع أوروبا ، ومن العائلات السبعين التي شكلت الصفوة السياسيّة في دمشق كانت هناك خمس عشرة عائلة مسيحية ، واحتلت هذه العائلات مواقع السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٠٨، واحتلت فيما بعد واجهة العمل السياسي في مرحلة بروز الحركة المطلبيّة في مدن المشرق العربي ، والتي تولى قيادتها بشكل أساسي آنذاك التجار المسيحيون المشرقيون في المدن [٦٦].

الخاتمة

أرتبطت قضية الامتيازات الاجنبية في العهد العثماني بالمسيحيين بشكل مباشر ، واقتصر تطبيقها عملياً على بلاد الشام ، وكانت بدايتها في عهد سليمان القانوني الذي منح فرنسا امتيازات مهمة حتى أصبح لها حق حماية الطوائف الكاثوليكية وبلغت الامتيازات الذروة

في القرن التاسع عشر، ووفق الامتيازات تم منح حقوق التقاضي أمام المحاكم القنصلية الأوروبية ، والتعلم في مدارس القنصليات أو الهيئات الواقعة تحت حمايتها و السفر نحو أوروبا بهدف الهجرة أو الدراسة على نفقة القنصلية والإعفاء من الضرائب في كثير من الأحيان، ومنحت الإمبراطورية الروسية حماية الطوائف الأرثدوكسية الشرقية وإنكلترا حماية للإنجيليين والأقليات البروتستانتية .

ساعدت الامتيازات الاجنبية التي منحتها الدولة العثمانية في تدخل الدول الاوربية في شؤون البلاد بحجة حماية الأقليات المسيحية وزاد من حدة التنافس التجاري والاقتصادي بين تلك الدول.

أقامت الدولة العثمانية بعد السيطرة على القسطنطينية نظام الملل والذي خول اتباع كل طائفة انتخاب الرئيس الديني ومنح من يتم انتخابهم حق رعاية الشؤون الدينية وكفل النظام كامل الحرية الدينية والمدنية ، خصوصاً مع التعديلات اللاحقة في عهد الإصلاحات .

حرصت الدولة العثمانية على حل الخلافات بين الطوائف وفي سنة ١٨٣٩أصدر السلطان عبد الحميد تعليماته الخاصة لحل الخلافات الطائفية فإذا ظهر خلاف بين طائفتين يكون الحكم في حله لرؤساء الطائفتين دون تدخل أي طرف ثالث وهي محاولة للحد من تدخل الدول الاوربية .

نظمت الدولة انتخاب البطريرك فكان ينتخب بطريرك الروم في استانبول وبإشراف الباب العالي ، وشرعت الدولة نظام للانتخاب الاساقفة والرهبان المرشحين للأسقفية وعلى كل مرشح ان يكون من رعايا الدولة ومعروف بحسن السيرة والسلوك ومعروف بحسن الادارة .

أصدرت الدولة تشريعاً في سنة ١٨٥٦ منح المساواة بين الجماعات والطبقات وساوى بين جميع الطوائف الدينية لاسيما في بلاد الشام وفتح أبواب الدولة ووظائفها والتعليم الرسمي أمام المسيحين والطوائف الاخرى .

لوحظ تحسن أوضاع المسيحيين في عهد سيطرة ابراهيم باشا على بلاد الشام للمدة (١٨٣١-١٨٤٠) فقد منحهم الحرية الدينية ، وعرف بالتسامح وتحقيق الأمن وتخفيف الضرائب.

راعت الدولة العثمانية جميع الملل في الدولة واحترمت جميعها وكان لرؤسائها مكانة مميزة فكان خطاب رجل الدين المسيحي يماثل المسلم عند مخاطبة السلطان ، وكثيراً ما منحت الدولة الاوسمة والالقاب والسماح ببناء الكنائس في الاراضي التابعة لهم ، وفي سنة ١٨٦٤ تم اعفاء الاديرة من الرسوم الكمركية ومنحت الطوائف حق التمثيل في مجالس دعاوى الاقضية

ومجالس الاقضية والالوية والولاية بعدد محدد ويمكن القول ان الدولة العثمانية في تعاملها مع الطوائف المختلفة من غير المسلمين كانت بعيدة عن التعصب ومنحت الجميع الحرية الدينية.

ساهم المسيحيون مع بداية النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، بشكل عام بدور فاعل ومن ابرزهم ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وكانت مدراسهم نواة الجامعات في بلاد الشام ولهم اسهامات مهمة في الادب والشعر والصحافة.

شهدت بلاد الشام فتن طائفية للمدة (١٨٤٠-١٨٦٠) بين الطائفة الدرزية والأسرة الشهابية سنة ١٨٤٠ وبين المسلمين والمسيحيين سنة ١٨٥٠ وتجدد الخلاف بين الدروز والمسيحيين الموارنة سنة ١٨٥٩وفي سنة ١٨٦٠ هاجم الدروز الموارنة ونتج عن ذلك آلاف الضحايا وتدخل كبير من الدول الأوربية توج بعقد مؤتمر دولي في بيروت منح بموجبه لبنان ادارة خاصة وتقسيمه الى قائمقاميات ونواحي وتعيين داود باشا متصرفاً لحفظ الامن والنظام وتولي رئاسة مجلس الادارة الكبير .

أولت الدولة العثمانية التعليم أهمية منذ منتصف القرن التاسع عشر فقد تم تأسيس مجلس المعارف والادارات التابعة له في الولايات العثمانية سنة ١٨٦٩ووفق دستور سنة ١٨٧٦يكون التعليم الزامياً في الدولة العثمانية لكل شخص مشمول بالتعليم وقسمت المدارس الى الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية العالية والمدارس العالية وشملت الطب والحقوق والادارة والسياسة والقضاة والتجارة العليا والزراعة ودار المعلمين والهندسة والصنائع النفيسة.

الهوامش

(١) تقع مدينة أنطاكيا اليوم في لواء إسكندرونة تحت السيادة التركية، ذلك أنه عند انقضاء الحرب العالمية الأولى عادت أنطاكية إلى سوريا ليحكمها السوريون بعد أن خرج الحكم العثماني التركي من الوطن العربي، ولكن سلطات الانتداب الفرنسي على سوريا تخلت عن المنطقة لتركيا ومن ضمنها مدينة أنطاكية سنة ١٩٣٩للمزيد ينظر : عبدو خليفة :، معجم المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني، (بيروت ، المكتبة الشرقية، ١٩٨٨) .

(٢) مجمع أفسس : أحد المجامع المسكونية السبعة وفق للكنيستين الرومانيّة والبيزنطيّة وأحد المجامع المسكونية الأربعة وفق الكنائس المشرقيّة السريانية والأرمنيّة والقبطية ، فتح نسطور بُعيد انتخابه بطريركا على القسطنطينية في العام ٤٢٨، باب الجدال على مصراعيه حين ابى ان يُطْلق على العذراء مريم لقب " والدة الإله ، صدر عن المجمع قوانين ادين فيهانسطور وكايليستوس بعد أتهامهم بالزندقة للمزيد ينظر : كيرلس الانطوني ، عصر المجامع ، (القاهرة ، مكتبة المحبة ، ٢٠٠٢).

(٣) المسيحية في سوريا، مار شربل للحياة، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٣.

(٤) مجمع خلقيدونية : المجمع المسكوني الرابع للكنيسة المسيحية عقد بدعوة من الإمبراطور مارقيان في خلقيدون (تسمى اليوم قاضي كوي في تركيا) سنة ٤٥١. حضر المجمع ٥٢٠ أسقفًا وكان الغرض الرئيسي منه هو إعادة تأكيد عقيدة مجمع أفسس ضد هرطقة المنشقان أوطاخي ونسطور. اللذان قالا بفصل طبيعة المسيح الإلهية عن بشريته (النسطورية) وكذلك حصر المسيح في كونه إلهياً بطبيعته ، نتج عن هذا المجمع انشقاقٌ

أدّى إلى ابتعاد الكنائس المشرقيّة (القبطيّة والأرمنيّة والسريانيّة) عن الشراكة مع الكنيستين الرومانيّة والبيزنطيّة للمزيد ينظر : كيرلس الانطوني ، عصر المجامع ، (القاهرة ، مكتبة المحبة ، ٢٠٠٢).

(٥) عزيز سوريال عطية ، تاريخ المسيحية الشرقية ، ت: اسحاق عبيد ، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧-٨٨.

(٦) كنائس الروم الأرثوذكس حالياً هم ١٥ كنيسة بكل من القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكيا وأورشليم واليونان وروسيا ورومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجورجيا وبولندا وقبرص وصربيا وفنلندا وألبانيا.

(٧) عزيز سوال ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٨) دونالد كواترت ، الدولة العثمانية (١٧٠٠-١٩٢٢) ، ترجمة : أيمن الارمنازي ، (الرياض ، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ط١) ، ص٢٩.

(٩) للمزيد ينظر : أحمد ناطق إبراهيم ال عبيدي، مضائق البسفور والدردنيل (١٧٧٤-١٨١٥) ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد – جامعة بغداد ،٢٠٠٣.

(١٠) مفيد الزيدي ، موسوعة العصر العثماني ، (عمان ، دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٩) ، ص ص٤-٨.

(١١) وسيم النوستالجي ، العثمانيين والحضارة «قصة التخلف وحقيقة الإنجازات» الحضارة العثمانية الفقيرة إنسانيًا .. بلا أي إنجاز علمي أو ثقافي رغم عمرها الطويل ، elmeezan.com .

(١٢) وليد فكري ، العثمانيون والافلاس الحضاري ،سكاي نيوز .

(١٣) محمد سعيد ، عزلة العرب تحت حكم العثمانيين ، الوطن السعودية ، ٢٠١٩، elaph.com › Web › NewsPapers.

(١٤) مجمع نيقية الأول أو المجمع المسكوني الأول هو أحد المجامع المسكونية السبعة وفقاً للكنيستين الرومانيّة والبيزنطيّة وأحد المجامع المسكونية الأربعة، سُمي مجمع نيقية بهذا الاسم نسبة إلى مدينة نيقية التي عُقد فيها وهي العاصمة الثانية لولاية بيثينية وتقع في الشمال الغربي لآسيا الصغرى. حضر افتتاح المجمع الإمبراطور قسطنطين الأول وبدأ مجمع نيقية جلساته في ٢٠ مايو ٣٢٥ عُقد المجمع بناء على تعليمات من الإمبراطور قسطنطين الأول لدراسة الخلافات في كنيسة الإسكندرية بين آريوس واتباعه من جهه وبين الكسندروس الأول وأتباعه من جهة أخرى حول طبيعة يسوع هل هي نفس طبيعة الرب أم طبيعة البشر للمزيد ينظر : رائد حيدر ، المجامع المسكونية ٣٢٥-٤٥١م وأثرها الديني على حياة العرب قبل الإسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ٢٠١٠.

(١٥) محمد سعيد ، المصدر السابق ، ص٧٦.

(١٦) عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة ، دار المعارف ، ص٣٠٢.

(١٧) تاريخ الكنيسة في الشرق، مجموعة مؤلفين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٩٨، ص.٣٠٨ ص٥٧.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ص٦١-٦٢.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٩-١١٢.

(٢٠) سمير عبده ، الطوائف المسيحية في سوريا ، دمشق ، دار حسن ملص للنشر ، ٢٠٠٩، ص ص ٤٣-٤٥.

(٢١) المصدر نفسه ص٥٢.

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ص٥٤-٥٥.

(٢٣) المسيحية في سوريا – ويكيبيديا proxy › https://koneksi-aman.com ،

(٢٤) المصدر نفسه

(٢٥) المصدر نفسه

(٢٦) المصدر نفسه

(٢٧) قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٣، ص٨٣.

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة ، دار المعارف ، ص ص ٦١-٦٣.

(٣٠) خديجة كريكب ، إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد الشام ١٨٧٦- ١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، ٢٠١٩، ص٣٣ ؛مفيد الزيدي ، موسوعة التاريخ الاسلامي في العصر العثماني ، عمان ، دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣، ص٢٦٧؛ غانية بعيو ، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولاية العربية الشام والعراق نموذجاً (١٨٣٩- ١٨٧٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٣١) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ص ١٤٢-١٤٧.

(٣٢) محمد أنيس ، المصدر السابق ، ص ص ١٢١-١٢٢.

(٣٣) رأفت غنيمي حفني ، التعليم الطائفي والاجنبي في الدولة العثمانية وانعكاساته على التعليم في انحاء الوطن العربي ، مجلة التربية ، المجلد ٧٠، ١٩٨٥، ص ص١٢٦-١٢٧.

(٣٤) نظام اللزمة : كانت الدولة تعهد الى شخص من أهل النفوذ والثراء بجمع الضرائب على منطقة معينة ومدة محددة ، وقبل مباشرة عمله ملتزماً يقوم بدفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على دائرة الالتزام ويقوم بتسديده الى دائرة تعرف بديوان الروزنامة ، وطالما أستغل الملتزمين الفلاحين في الحصول على الاموال أكثر من المقرر وجني الارباح للمزيد ينظر :

(٣٥) كندة السمارة ، المصدر السابق ، ص١٣٥، نقلاً عن : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٣) ، ص ص٢٠١-٢٠٢

(٣٦) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص٣٠٨-٣١١.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣١٣-٣١٤.

(٣٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٢٢٢.

(٣٩) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجة : محمد حرب ،(دمشق ، دار القلم ، ١٩٩١) ، ص١٧.

(٤٠) عبد الكريم اليافي ، التعليم في بلاد الشام ، مجلة التراث العربي ، العدد ٤٥، ١٩٩١، ص ص١١-١٢.

(٤١) وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية والدستور : بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً ، مجلة تبين ، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ص٤-٦.

(٤٢) علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ، (المنصورة ، مطبعة مكتبة الايمان ، ٢٠٠٦، ط٢) ، ص٣٥٦؛ ساطع الحصري ، حولية الثقافة العربية ١٩٤٨-١٩٤٩، القاهرة ، ١٩٤٩، ص ص٦-٧. عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص١٨.

(٤٣) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨،(بغداد ، مطبعة مكتبة التحرير ، ٢٠٠١) ، ص١٥٤، عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ١٤٦.

(٤٤) وجيه كوثراني ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٤٥) قيس جواد العيساوي ، المصدر السابق ، ص٨٧.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص٨٨.

(٤٧) نورة فرق ، عيشة سالمي ، فرنسا والفتنة الطائفية في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الدكتور يحي فارس ، ٢٠١٥، ص١٦ ؛ يسري محمد عبد الوهاب ، أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في شبه الجزيرة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠١، ص٢٧

(٤٨) الدروز : إثنية دينية عربية تدين بمذهب التوحيد وهي ديانة إبراهيمية وتوحيدية وعرقية ، ذات التعاليم الباطنية وتعود أصولها إلى مذهب الإسماعيلية في الدولة الفاطمية ، يقدّس الدروز النبي شعيب ، الذي يعدونه المؤسس الروحي والنبي الرئيسي في مذهب التوحيد ، والمذهب التوحيدي قائم على تعاليم حمزة بن علي بن أحمد والخليفة الفاطمي السادس الحاكم بأمر الله والفلاسفة اليونانيين للمزيد ينظر : محمد كامل حسين ، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، (القاهرة ، دائرة المعارف ، ١٩٦٨) .

(٤٩) الشهابيون : سلالة حكمت جبال لبنان بعهد العثمانيين. تسلموا الحكم من أنسبائهم المعنيين عام ١٦٩٧م. وانتهى حكمهم عام ١٨٦١ عند إنشاء المتصرفية. وكان الأمير البشير الثاني الشهابي من أهم رجال الدولة في الدولة العثمانية للمزيد ينظر : نسيب سعد نكد ، الإمارة الشهابية والاقطاعيون الدروز ، بيروت ، ٢٠١٧.

(٥٠) نورة فرق ، عيشة سالمي ، المصدر السابق ، ص٣٣ ؛ جوزيف صقر ، قصة وتاريخ الحضارات العربية ، ١٩٩٩ ص١٩٨.

(٥١) ص٣٥-٣٨ ؛ محمد فريد بك ، ص ص ٤٧٨-٤٨٠؛ جوزيف صقر ، ص٢٠٣

(٥٢) الادارة العثمانية في ولاية سوريا ، ص٢٨.

(٥٣) تاريخ الكنيسة في الشرق، المصدر السابق ، ص.٣٢٢.

(٥٤) نورة فرق ، عيشة سالمي ، المصدر السابق ، ص٤١؛ نقلاً عن مؤلف مجهول ، بلاد الشام ، ص ص٢٣٤-٢٣٧.

(٥٥) المصدر نفسه ، ص٤٥.

(٥٦) جوزيف صقر ، المصدر السابق ، ص ص٢٠٧؛ محمد فريد بك ، المصدر السابق ، ص٨١.

(57) Hitti, Philip (2005) [1924]. The Syrians in America. Gorgias Press. ISBN 1-59333-176

(٥٨) علي معطي ، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ١٩٠٨-١٩١٨، بيروت ، مؤسسة عز الدين ، ١٩٩٢، ص١٢٥ ؛ ص٤٦.

(٥٩) محمد فاروق الخالدي ، ص ص٤٦-٤٧.

(٦٠) نورة فرق ، عيشة سالمي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦-٤٧.

(٦١) طالب عبد الغني جار الله ، حالة النصارى في سوريا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، مجلد الثالث ، عدد الخامس ، أيار ، ٢٠١٦، ص٢٠٥ نقلاً عن كمال السعيد حبيب، الاقليات والسياسية في الخبرة الاسلامية من بداية العهد النبوي حتى نهاية الدولة العثمانية ٦٢٢ – ١٩٠٨ ، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣٥

(٦٢) صناعة الحرير في لبنان وبلاد الشام نسخة محفوظة ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

(٦٣) طالب عبد الغني جار الله، المصدر السابق ، ص ص٢٠٥-٢٠٧ ؛ وجيه كوتراني، السلطة والعمل والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٠ .

(٦٤) طالب عبد الغني جار الله، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٦- ٢٠٧نقلاً عن : عبدالرحيم ابو حسين وصالح سعداوي، الكنائس العربية في سجل الكنسي العثماني ١٨٦٩ – ١٩٢٢ ، عمان، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٣٣ – ٣٥٠ ؛ شفيق حماد،))التنظيمات او حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ١٨٥٦ – ١٨٧٦ ((، مجلة الابحاث، ج١، ، السنة ٨ ، بيروت، ١٩٥٦ ، ص ص ١٠٩ – ١١٠

(٦٥) طالب عبد الغني جار الله، المصدر السابق ، ص٢٠٩-٢١٠نقلاً عن : عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩ ، ص ٥٣ ؛ ميخائيل مشاقه، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، مصر، ١٩٠٨ ، ص ١٥٩ .

٦٦ وجيه الكوثراني ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني – قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣.

المصادر والمراجع

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٣) .
- جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨،(بغداد ، مطبعة مكتبة التحرير ، ٢٠٠١) .
- جوزيف صقر ، قصة وتاريخ الحضارات العربية ،(بيروت ، دار النهضة العربية ، ج٢، ١٩٩٩).
- جمال الدين الشيال ، رفاعة رافع الطهطاوي ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠، ط٢) .
- حسين فوزي النجار ، رفاعة الطهطاوي – رائد الفكر وإمام النهضة ، (القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د.ط) .
- دونالد كواترت ، الدولة العثمانية (١٧٠٠-١٩٢٢) ، ترجمة : أيمن ، (الرياض ، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ط١) .
- زاكري كارابل ، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، ترجمة : أحمد طرابيش ، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠) .
- ساطع الحصري ، حولية الثقافة العربية ١٩٤٨-١٩٤٩، (القاهرة ، ١٩٤٩) .
- سمير عبده ، الطوائف المسيحية في سوريا ، (دمشق ، دار حسن ملص للنشر ، ٢٠٠٩).
- عبدالرحيم ابو حسين وصالح سعداوي، الكنائس العربية في سجل الكنسي العثماني ١٨٦٩ – ١٩٢٢ ، عمان، ١٩٩٨.
- عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، (القاهرة ، دار المعارف).
- عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، (القاهرة ، دار المعارف).
- عبدو خليفة :، معجم المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني، (بيروت ، المكتبة الشرقية، ١٩٨٨) .
- علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ، (المنصورة ، مطبعة مكتبة الايمان ، ٢٠٠٦، ط٢).
- علي معطي ، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ١٩٠٨-١٩١٨،(بيروت ، مؤسسة عز الدين ، ١٩٩٢) .
- عزيز سوريال عطية ، تاريخ المسيحية الشرقية ، ترجمة : أسحاق عبيد ، (المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٥) .
- قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٣).
- كمال السعيد حبيب، الاقليات والسياسية في الخبرة الاسلامية من بداية العهد النبوي حتى نهاية الدولة العثمانية ٦٢٢ – ١٩٠٨ ، (القاهرة ، ٢٠٠٢).
- كيرلس الانطوني ، عصر المجامع ، (القاهرة ، مكتبة المحبة ، ٢٠٠٢).
- مجموعة مؤلفين ، تاريخ الكنيسة في الشرق، (المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، ١٩٩٨).
- مفيد الزيدي ، موسوعة التاريخ الاسلامي في العصر العثماني ، (عمان ، دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣)
- محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية) .
- مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة : محمد حرب ،(دمشق ، دار القلم ، ١٩٩١) .
- محمد كامل حسين ، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، (القاهرة ، دائرة المعارف ، ١٩٦٨) .
- ميخائيل مشاقه، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، (بيروت ، دار ومكتبة بيبليون، ٢٠٠٧).
- نسيب سعد نكد ، الإمارة الشهابية والاقطاعيون الدروز ، بيروت ، ٢٠١٧.
- وجيه كوتراني، السلطة والعمل والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، ١٩٨٨.
- وجيه الكوثراني ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني – قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣.

الرسائل و الأطاريح

•أحمد ناطق إبراهيم ال عبيدي، مضائق البسفور والدردنيل (١٧٧٤-١٨١٥) ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد – جامعة بغداد ،٢٠٠٣.
•خديجة كريكب ، إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد الشام ١٨٧٦- ١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، ٢٠١٩.
•رائد حيدر ، المجامع المسكونية ٣٢٥-٤٥١م وأثرها الديني على حياة العرب قبل الإسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
•عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩ .
•غانية بعيو ، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولاية العربية الشام والعراق نموذجاً (١٨٣٩- ١٨٧٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨.
•مبروك موسى الحمادين ، أثر فولتير في فكر رواد النهضة ، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة مؤتة ، ٢٠٠٧،
•عبد العزيز نوار ، تاريخ مصر الاجتماعي (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨).
•نورة فرق ، عيشة سالمي ، فرنسا والفتنة الطائفية في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الدكتور يحي فارس ، ٢٠١٥.
•يسري محمد عبد الوهاب ، أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في شبه الجزيرة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠١، ص٢٧.

الصحف و المجلات

•طالب عبد الغني جار الله ، حالة النصارى في سوريا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، مجلد الثالث ، عدد الخامس ، أيار ، ٢٠١٦.
•شفيق حماد ، التنظيمات او حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ١٨٥٦ – ١٨٧٦ ، (مجلة الابحاث، ج١، ، السنة ٨ ، بيروت، ١٩٥٦).
•عبد الكريم اليافي ، التعليم في بلاد الشام ، مجلة التراث العربي ، العدد ٤٥، ١٩٩١.
•عبد الرحمن عزام، آخر الخلفاء ، صحيفة الأهرام ١٩٤٤/١٠/٢٢
•وسيم النوستالجي ، العثمانيين والحضارة :قصة التخلف وحقيقة الإنجازات ، الحضارة العثمانية الفقيرة إنسانيًا .. بلا أي إنجاز علمي أو ثقافي رغم عمرها الطويل ، elmeezan.com .
•محمد سعيد ، عزلة العرب تحت حكم العثمانيين ، الوطن السعودية ، ٢٠١٩، elaph.com › Web › NewsPapers.
•رأفت غنيمي حفني ، التعليم الطائفي والاجنبي في الدولة العثمانية وانعكاساته على التعليم في انحاء الوطن العربي ، مجلة_التربية ، المجلد ٧٠، ١٩٨٥.
•وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية والدستور : بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً ، مجلة تبين ، العدد ٣، ٢٠١٣.
•وليد فكري ، العثمانيون والافلاس الحضاري ،سكاي نيوز .
•المسيحية في سوريا – ويكيبيديا proxy › https://koneksi-aman.com ،

المصادر باللغة الاجنبية

•Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Origins of Ottoman History (Cairo, Dar Al-Shorouk, 1993
•Jamil Musa Al-Najjar, Education in Iraq in the Last Ottoman Era 1869-1918, (Baghdad, Al-Tahrir Library Press, 2001.(

•Joseph Saqr, The Story and History of Arab Civilizations, (Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Volume 2, 1999.(
•Jamal Al-Din Al-Shayal, Rafaa Al-Tahtawi, (Cairo, Dar Al-Maaref, 1970, 2nd edition.(
•Hussein Fawzi Al-Najjar, Refa'a Al-Tahtawi - the pioneer of thought and the imam of the
•Donald Quartet, The Ottoman Empire (1700-1922), translated by: Ayman, (Riyadh, Al-Obaikan Library, 2004, 1st).
•Zachary Karabel, People of the Book: The Forgotten History of Islam's Relationship with the West, translated by: Ahmed Tarbeesh, (Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2010).
•Sate' Al-Hosari, Yearbook of Arab Culture 1948-1949, (Cairo, 1949).
•Samir Abdo, Christian Sects in Syria, (Damascus, Dar Hassan Malas Publishing, 2009).
•Abdel Rahim Abu Hussein and Saleh Saadawi, Arab Churches in the Ottoman Church Register, 1869 - 1922, Amman, 1998.
•Abdel Aziz Muhammad Awad, the Ottoman Administration in the State of Syria 1864-1914, (Cairo, Dar Al Maaref).
•Abdel Aziz Muhammad Awad, the Ottoman Administration in the State of Syria 1864-1914, (Cairo, Dar Al Maaref).
•Ali Muhammad Al-Sallabi, The Ottoman State, Factors of Advancement and Causes of Fall, (Al-Mansoura, Al-Iman Library Press, 2006, 2nd Edition).
•Ali Moati, Lebanon's Political and Social History 1908-1918, (Beirut, Izz El-Din Foundation, 1992).
•Aziz Surial Attia, History of Eastern Christianity, translated by: Ishaq Obaid, (The Supreme Council of Culture, 2005).
•Qais Jawad Al-Azzawi, The Ottoman Empire, A Reading of the Factors of Decline, (Beirut, Arab House of Science, 2003).
•Kamal Al-Saeed Habib, Political Minorities in the Islamic Experience from the Beginning of the Prophet's Era to the End of the Ottoman Empire, 622-1908, (Cairo, 2002).
•A group of authors, History of the Church in the East, (The Catholic Press, Beirut, 1998).
•Mufid Al-Zaidi, Encyclopedia of Islamic History in the Ottoman Era, (Amman, Osama Publishing House, 2003)
•Muhammad Anis, The Ottoman Empire and the Arab East, (Cairo, Anglo-Egyptian Library).
•Memoirs of Sultan Abdul Hamid, translated by: Muhammad Harb, (Damascus, Dar Al-Qalam, 1991).

•Muhammad Kamel Hussein, The Druze Sect, Its History and Beliefs, (Cairo, Encyclopedia of Education, 1968).
•Mikhail Mashaka, the scene of the eye in the events of Syria and Lebanon, (Beirut, Biblion House and Library, 2007).
•Nassib Saad Nakad, The Chehab Emirate and the Druze Feudalists, Beirut, 2017.
•Wajih Kotrani, Power, Work, Society, and Political Action from the History of the Ottoman State in the Levant, Beirut, 1988.
•• Wajih Al-Kawtharni, The Levant at the Turn of the Twentieth Century: Population, Economy, Palestine and the Zionist Project - A Reading of French Diplomatic Documents, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.